قـافلة خرجـت تقصـد الغـد
فضاعت فـى رمال الماضى

قالوا : كان الناس ورقاً لا شوك فيه ، فصاروا شوكاً لا ورق فيه .. وقـالوا : تعامل الناس بالدين حتى ذهب الدين ، وبالحياء حتى ذهب الحياء ، وبالمروءة وقد صاروا إلى الرغبة والرهبة ، وأخر بهما ان يذهبا .

كانت الأجيال الأولى من المسلمين على مثال من الالتزام بهدى الإسلام ومكارم أخلاقه ، ومن الفهم لروحه وغاياته على مستوى لا يصدق ، واقرأ هذه الرسالة التى كتبها أبو بكر لتقرأ على الناس عند استخلافه عمر بن الخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

« هذا ماعهد أبو بكر بن أبى قحافة فى آخر عهده بالدنيا خارجاً منها ، وعند أول عهـده بالآخـرة داخلاً فيها حيث يؤمن الكافر ، ويوقن المرتاب الفاجر ، ويصـدق الشـاك المكـذب : إنى استخلفت عليكم بعـدى عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا ، فإنى لم آل الله ورسوله ودينه ونفسى وإياكم خيراً فإن عدل فذاك ظنى به وعلمى فيه ، وإن بدل فلكل امرىء ماكتسب ، والخير أردت ومايعلم الغيب إلا الله ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » .

ثم أمر بالكتاب فختم .

واقرأ هذه الرسالة لعمر ، وقد رواها الجاحظ فى البيان والتبيين :

« كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبى وقاص ياسعد ، سعد بن أهيب ، إن الله إذا أحب عبداً حببه إلى خلقه ، فاعتبر منزلتك من الله بمنزلتك من الناس ، واعلم أن مالك عند الله مثل مالله عندك » ، واقرأ هذه الرسالة من عمر إلى قواده زمن اليرموك » ، قال سماك سمعت عياضاً الأشعرى قال : « شهدت اليرموك وعلينا خمسة أمراء ، أبو عبيدة بن الجراح ، ويزيد بن أبو سفيان ، وشرحبيل بن حسنة ، وخالد بن الوليد ، وعياض بن غنم ، قال : وقال عمر : إذا كان قتال فعليكم أبو عبيدة قال : فكتبنا إليه : إنه قد جاش إلينا الموت . . واستمددناه ، فكتب إلينا : إنه قد جاء فى كتابكم تستمدوننى ، وإنى أدلكم على من هو أعز نصراً وأحضر جنداً ، الله عز وجل ، فاستنصروه فإن محمداً ﷺ قد نصر يوم بدر فى أقل من عدتكم فإذا أتاكم كتابى هذا فقاتلوهم ولا تراجعونى .

قال : فقاتلناهم فهزمناهم » .

ويحكى البلاذرى فى أنساب الأشراف أن عمر بن الخطاب دخل على أبى عبيدة بن الجراح فى دويرية كان قد اتخذها لنفسه بعد أن سلم أهل القدس على أمان عمر ، وأبو عبيدة إذ ذاك أميرهم فما وجد عنده إلا حصيراً ووسادة وقطيفة يتغطى بها إذا نام ، ووجد عنده صحفة فيها زيت وملح ومعها كسرة خبز وجرة ماء فاستحيا عمر من أبى عبيدة وقال له : اتق الله فى نفسك ياأبا عبيدة فإن الله أحل لك أكثر من هذا ، وأنت أمير تنفعك الشارة ، فقال أبو عبيدة : ليس لى عند الله وعند المسلمين إلا مايظلنى ويسد جوعى ويروى ظمئى ، أما الشارة ياعمر فهى الإسلام .

فبكى عمر بكاء شديداً جداً حتى أقبل عليه أبو عبيدة يسأله أن يخفف عن نفسه ويرفق بها فقال : دعنى أبكى ياأبا عبيدة فإنما بكائى محبة لرسول الله الذى أخرج مثلك . . .

فهذه الأخبار كلها إسلام وإيمان . . وهؤلاء ناس كانوا يعيشون الإسلام ، لأنهم فهموه وتمثلوه حتى صار كما يقول أبو عبيدة شارتهم أى مظهرهم وجاههم ودليل قوتهم .

ولست أضرب هذه الأمثلة على سبيل الوعظ ، فلست بالواعظ ولا أصلح أن أكونه ، إنما أنا مؤرخ ولى من وراء هذه المثل أفكار تتعلق بتاريخ أمة الإسلام ومافعلت بنفسها أمة الإسلام .

* * *

وكانت الأجيال المتأخرة من المسلمين على مثال من البعد عن الإسلام وروحه والزهد فى الحق ومكارم الأخلاق على درجة لا تصدق

واقرأ الكلام التالى الذى كتبه ابن المقفع يؤيد السلطان ويخوّله الحق فى التصرف فى شئون الأمة كيف شاء . « إن الناس يقولون بل نطيع الأئمة فى كل أمورنا ولا نفتش عن طاعة الله ولا معصيته ، ولا يكون أحد منا عليهم حسيباً ، هم ولاة الأمر وأهل العلم ، ونحن الأتباع وعلينا الطاعة والتسليم ، قال ابن المقفع ولا أذهب هذا المذهب ، وإن كنت أقول : إن طاعة السلطان واجبة ولكن الشورى تنفع السلطان ، فصاحب الرأى يقول ماعنده مع التوقير التام للإمام لأن للإمام الطاعة التامة فى كل مايراه من صالح الرعية » ، وهذا كلام لم يعرفه الإسلام بل جاء الإسلام ليزيله .

واقرأ هذا الكلام من كتاب « التاج » الذى يعتبر من معالم تاريخ الفكر السياسى فى الإسلام وإن كنا لا نعلم مَنْ مؤلفه ، ولكننا نقطع بأنه ترجم من الفارسية بأمر خلفاء بنى العباس مابين سنتى ٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١ م

أى فى عصر خلافتى المتوكل والمستعين من خلفاء بنى العباسى ، وهو عصر انتقل فيه السلطان من الخلفاء إلى الوزراء ومعظمهم فرس من أمثال ابن الزيات وأبى جعفر الجرجانى وأبى الحسّن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخراسانى ممن لم يعرفوا بخلق أو دين أو قرب من روح الإسلام .

وهـذا الكتـاب غير الإسلامى الفكر والروح . نشر ـ برأى طه حسين . وتـرجم إلى الفـرنسية وصدّر من مطبوعات اليونسكو على أنه من روائع الفكر الإسلامى . فتأمل والله مبلغ الإساءة إلى الإسلام على يد أهل الإسلام .

ثم نلوم الآخرين ونحمل على من نسميهم أعداء الإسلام .

وبعد ذلك بنحو مائة سنة وفى حكم البويهيين وهم إيرانيون ديلم من أهل طَبَرسْتان جنوبى بحر قزوين وكانوا أبعد الناس عن الإسلام وروح الإسلام ، فى حكم هؤلاء يكتب أبو الحسن على الماوردى كتاب « الأحكام السلطانية » خدمة لسادته السلاطين لا للإسلام ، فهذا الكتاب الذى يحسب الناس أنه من خير ماكتب فى الحكم الإسلامى ليس فيه من الإحساس بالإسلام أو الإدراك لحقيقته ذرة واحـدة ، فهـو يضع السلطان فوق الإسلام ويجوز الغضب والاستبداد ، ويقـول إن أهل الرأى (وهم أولئك الوزراء وحواشيهم) إذا عقدوا بيعة إمام لا يجوز نقضها لمخلوق لأن الرعية والمراد بها هنا ـ وللأسف ـ أمة الإسلام ـ عليها بمـوجب هذه البيعـة الطاعة والنصر للإمام ماوسعتهم الطاعة ، ولا يحل لهم القيامَ عليه بحال ، فهو ولى الأمر وهو أعرف بمصالح البلاد والعباد وهو لا يرى بأساً فى أن يحجر على هذا الإمام وزير مستبد ، ويتصرف فى شئون الخلق كيف يشاء وعلى الناس الطاعة ، وهو يعلل ذلك بأن هذا الإمام يقوم بحفظ الدين على أصوله المستقرة ومأأجمع عليه سلف الأمة وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم وحماية البيضة والذّبّ عن الحريم ليتصرف الناس فى المعايش . . . إلى آخر هذا

الكلام الذى هو تمسّح فى الإسلام ، فما كان أولئك المستبدون بالأمر ليقيموا ميزان عدل ولا شارة إسلام ، إنما هم أهل بغى وفساد ، وقد لعنهم أبو حيان التوحيدى وكشف حقيقة أمرهم فى كتابه « مثالب الوزيرين » ومن أقوال الماوردى الغريبة فى الأحكام السلطانية قوله : إنه إذا وقع الحجر على الخليفة من قبل أعوانه ممن استبد بتنفيذ الأمور من دونه فلا يمنع ذلك من إمامته شريطة أن تكون أفعال من استولى على أمور الإمامة جارية على أحكام الدين ومقتضى العمل .

وهذا كلام لا يقبله العقل لأن الإمام إذا كان قد تولى برضى الأمة فهو يحكم بسلطان الأمة فكيف يحجر عليه رجل لا ترضاه الأمة ويتصرف فى أمور الناس ويكون تصرفه مع ذلك جائزاً أو شرعياً ؟ فهل هذا رأى الإسلام أو قول الحق ، أو هو رأى أبى الحسن الماوردى نفسه ؟ لا عجب أن نجد هذا الماوردى الذى توفى فى ربيع الأول ٤٥٠ / مايو ١٠٥٨ عن ست وثمانين سنة هجرية مكروهاً من أهل الفقه والعلم فى زمانه ، مطعوناً عليه فى أمانته وعلمه .

ولكن هذا الماوردى وكتابه « الأحكام السلطانية » يعتبران عندنا اليوم - وحتى على المستوى الجامعى - أصلين من أصول التشريع الإسلامى ، وفى كل الكتب عندنا يتحدث أساتذة محترمون بعضهم أزهريون عن جواز الحجر على الإمام وجواز مايسمى بإمارة الاستيلاء وإمارة التفويض وإمارة التنفيذ وما إلى ذلك مما هو بعيد كل البعد عن أى مفهوم إسلامى .

ويبلغ الأمر فيما يتعلق بضياع أصول الحكم ومفهومه وغاياته عند المسلمين ، أن الإمام أبا حامد الغزالى نفسه وهو حجة الإسلام لا يهمه شخص من يحكم الأمة ولا خلقه أو عدالته شريطة أن يحفظ دار الإسلام من العدوان . وهو فى هذه الحالة لا يرى بأساً بولاية الظالم والجائر والفاسق مادامت له قدرة على حماية الحدود والسيطرة على الناس ، وربما التمسنا العذر للغزالى فى ذلك إذا عرفنا أنه كان فى المقام الأول رجلاً مسلمًا مؤمناً يخاف على الإسلام ومصيره فى عصره

الذى يعيش فيه ، فقد عاش فيما بين سنتى ٤٥٠ و ٥٠٥/١٠٥٨ ـ ١١١٢ فى عصر اضطراب وفوضى وأخطار محيطة بالإسلام من داخل ومن خارج ، فقد كان موجوداً عندما بدأ العدوان الصليبى على بلاد الإسلام .

وفى هذا المعنى يقول الغزالى فى كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد (ط . بيروت ١٩٦٩ ص ٢١٧) : « ليست هذه مسامحة من الاختيار أى اختيار الإمام الصالح ـ ولكن الضرورات تبيح المحظورات فنحن نعرف أن تناول الميتة محظور ولكن الموت أشد منه ، فليت شعرى من لا يساعد على هذا ويقضى ببطلان الإمامة فى عصرنا لفوات شروطها . وهو عاجز عن الاستبدال بالتصدى لها، بل هو فاقد للمتصف بشروطها فأى أحواله أحسن أن يقول : القضاة معزولون والولايات باطلة والأنكحة غير منعقدة وجميع تصرفات الولاة فى أقطار العالم غير نافذة ، وإنما الخلق كلهم مقدمون على الحرام . أو أن يقول : الإمامة منعقدة والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار . فهو بين ثلاثة أمور : إما أن يمنع الناس من الأنكحة والتصرفات المنوطة بالقضاة ، وهو مستحيل ومؤد إلى تعطيل المعايش كلها ، ويفضى إلى تشتيت الآراء ومهلك للجماهير والدهماء ، أو يقول : إنهم يقدمون على الأنكحة والتصرفات ، ولكنهم مقدمون على الحرام إلا أنه لا يحكم بفسقهم ومعصيتهم بضرورة الحال ، ومعلوم أن البعيد مع الأبعد قريب ، وأهون الشرين خير ، يجب على العاقل اختياره » .

وخلاصة هذا أن يبيح هذه الولايات الفاسدة ليتقى بذلك شراً أكبر وهو الفوضى وضياع أمر الإسلام ، ولكن ذلك لا يمنع من القول أن رأيه هذا إنما هو تبرير ، ولكنه ليس حكمًا صالحاً يتفق مع روح الدين .

وقد استند التفكير السياسى للغزالى على التسليم بالواقع فى عصره دفعاً لما هو أسوأ ، لأن الأمر الذى كان يهمه هو استمرار الإسلام واستمرار الحكم

بشريعته ، ومن هنا فهو يفرق بين الإمام ، وهو صاحب السلطة الشرعية بتفويض الأمة ، والسلطان وهو صاحب السلطة الفعلية بما له من قوة وسلطان (عسكرى) أو العلماء وهم الذين يتولون تنفيذ أحكام الشريعة وتطبيقها . وهذا التفكير مقبول فى الظروف الخطرة التى عاشت فيها أمة الإسلام فى عصر الغزالى . ولكنه غير مقبول كنظرية شرعية سليمة نابعة من الإسلام .

وفى هذا يقول الغزالى فى نفس الكتاب : « إن تولية الإمام لا تتم إلا من أحد ثلاثة : إما التنصيص من جهة النبى ﷺ ، وإما التنصيص من جهة إمام العصر بأن يعين لولاية العهد شخصاً معيناً من أولاده أو سائر قريش ، وإما التفويض من رجل ذى شوكة يتقى وتفويضه متابعة للآخرين ومبادرتهم إلى المبايعة ، وذلك قد يسلم فى بعض الأعصار لشخص واحد مرموق فى نفسه مرزوق بالمتابعة مسئول عن الكافة ، ففى بيعته وتفويضه كفاية عن تفويض غيره ، لأن المقصود أن يجتمع شتات الآراء لشخص مطاع ، وقد صار الإمام بمبايعته لهذا المطاع مطاعاً .

وينتهى الأمر بتسليم أهل العلم بإمامة المستبد الغاصب مادام قوياً مرهوب الجانب قادراً على ضبط الأمور وتنفيذ أحكام الشريعة التى يصدرها القضاة وأهل الحل والعقد ، ويعبر عن هذا الرأى الفقيه محمد بن إبراهيم بن جماعة (٦٣٩ - ٧٣٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٢ م) وهو من كبار الشيوخ وأهل العلم فى العصر المملوكى . وفى ذلك يقول : « فإذا خلا الوقت من إمام ، فتصدى لها (للإمامة) من ليس من أهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو اختلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا يقدح فى ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً فى الأصح .

وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده انعزل الأول وصار الثانى إماماً لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم » .

وقد يقبل هذا الكلام على أنه حكم الضرورة ومادام الإمام الصالح المستوفى شروط الإمامة غير موجود فلا بأس بالتسليم بولاية الغاصب الجاهل الفاسق مادام قوياً قادراً على ضبط الأمور ، فهذا فى رأسهم ـ خير من ضياع الإسلام نفسه أو تعطل أحكام الشرع .

ولكن يبقى بعد ذلك السؤال : هل هذا يتفق مع روح الإسلام ؟

وإذا نحن سلمنا بولاية الغاصب والقاتل والفاسق لمجرد استمرار تنفيذ أحكام الشرع فهل بهذا تتحقق رسالة الإسلام ؟

يقول الغزالى وابن جماعة وابن تيمية وغيرهم : إن ذلك هو حكم الضرورة والضرورة فى رأيهم أن الناس فسدوا وعم الظلم والجهل وأصبحت المسألة مسألة إنقاذ اسم الإسلام . ومعنى ذلك أن المسلمين عجزوا عن تحقيق رسالة الإسلام ، لقد بعدنا جداً عن روح الإسلام وإقرأ الأمثلة التى بدأت بها هذا المقال لتدرك مدى التدهور فى الفكر السياسى عند المسلمين ثم اسأل نفسك : ولماذا هذا كله ؟ لماذا فسدت الأمور وغلبت الشهوات وساد الأراذل ، والمفروض أن الإسلام جاء ليضع حداً لتدهور أحوال الناس وفساد طبائعهم وغلبة الجهال والمستبدين على أمور العباد . . قبل أن أجيبك على هذا السؤال اقف لحظة عند الفكر السياسى لابن خلدون .

★ ★ ★

إن فكر ابن خلدون السياسى لا يفترق كثيراً عن فكر أولئك الذين عرضنا عليك آراءهم فى الإمامة والملك ، ولكنه أذكى منهم وأوسع علمًا وأدق حسًا ، ومن هنا فهو مع تسليمه فى النهاية بما سلموا به يفرق بين الملك والإمام ، فالملك فى رأيه ضرورة يفرضها الاجتماع الإنسانى والإمامة نظام إسلامى هدفه إقامة حكم الإسلام . .

وفى هذا يقول وكلامه هنا من أقوى الأدلة على تميزه على غيره بالنظر السديد والفهم العميق ، قال : لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضرورى للبشر ، ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما آثار الغضب والحيوانية كانت أحكام صاحبه فى الغالب جائرة عن الحق ، مجحفة بمن تحت يده من الخلق فى أحوال دنياهم لحمله إياهم فى الغالب على ماليس فى طوقهم من أغراضه وشهواته ، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم فتعسر طاعته لذلك وتجىء العصبية المفضية إلى الهرج والقتل ، فوجب أن يرجع فى ذلك إلى قوانين سياسة مفروضة يسلم بها الكافة وينقادون إلى أحكامها . كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم .

فابن خلدون يقول هنا : إن الملك (بضم الميم) ضرورة يقتضيها الاجتماع الإنسانى ، وإن الملك بطبعه يميل إلى الاستبداد والجور ، لأن صاحبه يريد دائمًا أن يسخر الناس لشهواته . ولهذا فلابد لدفع مضار الملك من وجود قانون أو تشريع سياسى يضبط حدود سلطة ولى الأمر وحقوق الناس ، وهذا هو المراد بالدستور ، أى قانون تنظيم ممارسة السلطان .

ثم يقول ابن خلدون : إن هذه « السياسة » ويراد بالسياسة هنا التشريع المنظم لممارسة الحكم لا غنى عنها قط . ويستشهد بقول الله تعالى فى سورة الأحزاب : ﴿ **سُنَّةَ الله فى الذين خَلَوْا من قبل** ﴾ ويقول : فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية (أى قانوناً وضعياً) وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية (أى شرعاً أو شريعة) نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة .

ثم يستنكر ابن خلدون الملك والغضب بدون ضابط أو قانون أو دستور ، لأنه يكون فى هذه الحالة قهراً واستبداداً وتسخيراً للناس لشهوات الحكم (وهو مارضيه وأقره الماوردى وابن جماعة وأضرابهما ، لأنهما أباحا للحاكم كل فعل ،

مادام يضبط الأمن ويمكن القضاة من ممارسة القضاء وتنفيذ الأحكام .

وهو ينكر القانون الوضعى المنظم لشئون الحكم المبين لحدود سلطة الحاكم وحق المحكوم ، ويقول إنه مذموم ، لأنه نظر بغير نور الله ﴿ **وَمَن لَّم يَجعَل اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّور** ﴾ (سورة النور آية ٤٠) . . . وأحكام السلاسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ﴿ **يَعْلَمونَ ظَاهِراً مِّنَ الحَيَاةِ الدُّنيَا** ﴾ (سورة الروم آية ٧) ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم ، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة ، وهم الأنبياء ، ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء .

وهكذا يصل ابن خلدون إلى أن الخلافة هى أصلح صور الحكم : « لأن الملك الطبيعى هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة ، والسياسى هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ، والخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليهما ، إذْ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا » .

ومن هنا فصاعداً يتفق ابن خلدون مع بقية الفقهاء فى وجوب الخلافة ، وهى عنده فى النهاية ملك دينى وظيفته تنفيذ أحكام الشرع ، وابن خلدون فقيه ، والفقهاء هم الذين ينفذون أحكام الشريعة ، ومعنى هذا ـ فى النهاية ـ أن الخلافة كلها فى خدمة الفقهاء ، وهذا هو لباب الفكر السياسى للفقهاء جميعاً ، فمادام الحاكم يؤيدهم ويعطيهم درجاتهم ومراتبهم فهو عندهم حاكم مقبول وطاعته واجبة حتى لو كان فاسقاً قاتلاً سفاكاً كما رأينا .

ولكن هل هو لباب التنظيم السياسى النابع من الإسلام ؟ بعبارة أخرى هل هذا الفهم للحكم يتفق مع فهم أبى بكر وعمر وأبى عبيدة له ؟ . . . ذلك

هو السؤال الذى أحب أن أضعه بعد أن مررت هذا المرور السريع بتطور الفكر السياسى عند من تعرضوا للكلام فى نظم الحكم من أهل الرأى من المسلمين .

فهم يرون أن الخلافة ملك ، ولكنه ملك دينى شرعى ، فهل هذا المفهوم يتفق مع طبيعة الإسلام كما نجدها فى القرآن الكريم وفى سنة الرسول وتفكير صحابته الأولين ؟ .

واضح أن « الخلافة ـ الملك » ليست نابعة من الإسلام ، فلم يكن أبو بكر أو عمر خليفتين قط ، إنما كانا مواصلين لسنة رسول الله ﷺ فى قيادة أمة الإسلام وتوجيه أمورها . لهذا اكتفى أبو عبيدة من السلطان بروح الإسلام وهى الزهد فى الدنيا مع عدم التفريط فى صلاح أمرها ، فقد كان رسول الله ﷺ وصحابته يهدون الناس بالقرآن والسنة والأسوة الحسنة ومكارم الأخلاق والعدل والمساواة والأخوة .

أريد أن أقول : إن رسالة الإسلام لم تكن قط إقامة ملك إسلامى ، بل إقامة نظام جديد سياسى اجتماعى ، يقوم على الترابط والتآخى والإيثار واستبعاد سيطرة الإنسان على الإنسان ، واستبدال سلطة الملك بسلطة الضمير ، والضمير الحى الصاحى هو الذى يوجه الإنسان فى كل تصرفاته ، وهو الذى ينظم المجتمع ، وهو الذى يضمن قيام الأمة الفاضلة التى يحكمها ضميرها الإسلامى ، ولا يكون الخليفة فى هذه الحالة إلا رمزاً للعدل وضماناً للأخلاق .

لهذا أنشأ رسول الله ﷺ أمة ، أى جماعة ترجع إلى أم واحدة ، فهم إخوة ولم يقم رسول الله دولة ، لأن الدولة تحمل معنى السلطان والقوة والغلبة ، وهذه كلها لله وحده ، أما الذى لنا فهو أن تتآخى فى الله ويرعى بعضنا بعضاً حباً فى الله . وفى القرآن الكريم آيات تقول : ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِيَ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ . أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ**

كَمَن زُيّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهوَآءَهُم ﴾ (سورة محمد الآيتان ١٣ - ١٤) ، والقرية التى هى أشد قوة من قريتك التى أخرجت « رمز على كل النظم السياسية السابقة على الإسلام ممن زين لهم سوء عملهم واتبعوا أهواءهم .

والإسلام جاء لكى تقوم عليه قرى ، أى جماعات . وأمم تختلف عن قرى الجاهلية الأولى جميعاً . ورسول الله ﷺ لو كان أراد له أن يكون نبياً ملكاً عادلاً لكان ، فمن أنبياء الله قبل محمد من كانوا ملوكاً عادلين .

ولكن الله أرسل محمداً ليكون بالضبط كما قال سبحانه ﴿ **يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرسَلنَـاكَ شَاهِداً وَمُبشّراً وَنَذِيراً ، وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً ، وَبَشّرِ المؤمنِينَ بِأَنَّ لَهُم مّنَ اللهِ فَضلاً كَبِيراً** ﴾ (سورة الأحزاب الآيات ٤٥ - ٤٧) . وهذا السراج المنير الذى هو بشرى للمؤمنين هو الطريق الإسلامى فى التنظيم السياسى والاجتماعى ، وهو الذى يضمن للمسلمين الفضل الكبير من الله .

لقد أحسن بذلك أبو بكر وأبو عبيدة ومن فى طبقتهم ومن تبعهم بإحسان ففتحوا أبواب الخير والسعادة لأمم بعد أمم .

وهذا السراج المنير هو الذى لم يره معاوية عندما جعل خلافة رسول الله ﷺ ملكاً مثل ملك « القرية » التى أخرجت الرسول ﷺ .

وهذا السراج المنير هو الذى لم يره أبو عبد الله السفاح وأبو جعفر المنصور عندما جعلا الإمامة إرثا عن رسول الله ﷺ . وهل هناك أبعد عن روح الإسلام من قول أبى عبد الله السفاح فى أول خطبة له على منبر الكوفة : « وزعمت السبئية الضلال أن غيرنا أحق بالرياسة والسياسة والخلافة منا » ؟ فهل كان المثال النبوى والسراج المنير سياسة وخلافة ؟ وأسوأ من ذلك قول عمه داود بن على

عندما رقى المنبر ليكمل خطاب ابن أخيه : « وأحيا شرفنا وعزنا ورد علينا حقنا وإرثنا . . أى أن الإمامة إرث مع أن رسول الله ﷺ قال : « نحن الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة ؟ ، هنا نضع أيدينا على أولى خطوات ضياع قافلة الغد فى رمال الماضى .

وهذا هو الذى نريد أن ندرسه لنعرف حقيقة ماحدث ، وأين ذهب النور الذى أرسله الله مع محمد ﷺ ، فقد قال الله تعالى فى سورة النور ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللهُ نوراً فما له مِن نُّورٍ ﴾ (الآية : ٤٠) . فما هو هذا النور ياترى ؟.